

المحاضرة الثانية: أوضاع الجزائريين مطلع القرن العشرين

رغم إقرار فرنسا أن الجزائر جزء لا يتجزأ منها، إلا أن ذلك لم يتجسد على أرض الواقع حيث ناضل الشعب الجزائري وكافح منذ بداية الاحتلال إلى أن طردها، باستخدام وسيلتين:

⇐ المقاومات والثورات الشعبية المستمرة، خاصة ثورة الأمير عبد القادر ومقاومة أحمد باي، وما تلاهما وصولاً إلى ثورة أول نوفمبر.

⇐ المقاومة السياسية، عن طريق إنشاء حركات أحزاب سياسية، للمطالبة بحقوق الشعب الجزائري ومن أهم هذه الحركات والأحزاب نذكر:

⇐

السياسات الجديدة للمستوطنين الأوروبيين بالجزائر بعد 1870:

شهدت الجزائر منذ الاحتلال إلى بداية مطلع القرن العشرين، هجرة استيطانية أوروبية واسعة حيث بلغ عدد الأوروبيين فيها عام 1832 حوالي 25 ألف نسمة منهم 2500 مستوطناً، وقد ترتب عن تشجيع حركة الهجرة الاستيطانية تأسيس مراكز استعمارية على السواحل الجزائرية.

وفي عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1852 - 1870 م، استمرت هجرة الأوروبيين إلى الجزائر نتيجة تبني سياسة الامتيازات، وبلغ عدد المستوطنين سنة 1866م حوالي مائتين ألف مستوطن. وخلال الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870 - 1914 م تصاعدت وتيرة الهجرة إذ وصل عدد الأوروبيين عام 1876 إلى 344 ألف منهم 189 ألف فرنسي، ليتضاعف خلال الربع الأول من القرن العشرين وخلال هذه الفترة أصدرت القوات الفرنسية مرسوم كريميو Cremieux في 24 أكتوبر 1870 الذي يقضي بتمتع اليهود بالجنسية الفرنسية، وفي عام 1899 م صدر قانون التجنيس التلقائي الذي يجعل من أبناء الأجانب المولودين بالجزائر فرنسيين تلقائياً.

تعزيزاً لسياسة الإدماج القائمة على ضم الجزائر إلى فرنسا وجعلها جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، وتحويلها فعلياً إلى مقاطعة فرنسية، تم سنّ مجموعة من القوانين الاستثنائية، من ضمنها قانون الأهالي، الذي منح الإدارة الاستعمارية صلاحيات واسعة لفرض عقوبات على الجزائريين، ولا سيما قبائل المقاومة.

قانون الأهالي:

هو قانون خاص بالجزائريين خدمة للأوروبيين الموجودين في الجزائر والذين جلبوا لاستغلال خيرات هذا البلد ومحاولة لطمس هوية هذا المجتمع العربي المسلم ، ولم يكن هذا القانون الذي أصدر في 1871م اعتباطيا بل كان وراءه هدفا واضحا المعالم وهو الحد قدر الإمكان من حرية الجزائري ومراقبته وتكبيد حركته حتى يفسح المجال للرجل الأبيض لاستغلال أكبر لثروات هذا البلد .

سن قانون الأهالي لإذلال المجتمع الجزائري، في وقت سيطرت فيه المجاعة وعم البؤس، تزامنا مع انتشار الجراد بشكل ملحوظ ومروع في الجزائر في تلك الفترة، فازداد الوضع تعقيدا وانتشرت الأوبئة الفتاكة، كما حرصت فرنسا على تقوية وجود المستوطنين الأوروبيين للاستيلاء على الجزائر عن طريق القمع ومصادرة أراضي الجزائريين خاصة بعد الثورات العارمة في سنتي 1870-1871م. يمكن حصر بعض خصائص القانون في التالي:

- المصادرة كآلية لتمكين السلطات الاستعمارية من حرمان المئات من السكان الأصليين من أراضيهم وتحويلها إلى شركات فرنسية.
- قانون ذو طابع عنصري، ضم في جميع مواده وما طرأ عليها من تعديلات ما يضمن حماية الفرنسيين وذلك دون الاهتمام بحقوق الجزائري كإنسان. ص 27
- شرع مبدأ المسؤولية الجماعية وتطبيق العقوبات الجماعية عند وقوع أي حادث في أي مكان.
- ساهم في توسيع سلطات قضاء الصلح (قضاء محلي جزئي يختص بالنظر في النزاعات والمخالفات البسيطة غير أنه استغل في الفترة الاستعمارية كوسيلة للضبط الإداري للأهالي)، ومنح شيوخ البلديات (في الغالب كانوا تابعين للإدارة الاستعمارية) حق مقاضاة الأهالي في حالة عدم وجود القاضي.
- الإذلال المتواصل للأهالي وقمعهم دون رحمة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.
- شرع منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق دون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة.

وعليه، لا شك أن السلطات الاستعمارية قد سعت من خلال قانون الأهالي، إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها على النحو التالي:

- طمس الهوية الجزائرية وتحطيم الأهالي نفسيا ومعنويا، ناهيك عن إثارة الفتن داخل المجتمع الجزائري.
- إجبار المسلمين الجزائريين القبول بالجنسية الفرنسية، ما إذا أرادوا تجنب تطبيق تلك أحكام القانون والهروب من تسليط العقوبات على المخالفات التي يرتكبونها.

- التضييق على الشعب الجزائري وإخماد أنفاسه، وكذلك انتزاع حريته، واستنفاد كل طاقاته البشرية، وجعله يعيش حالة ضغط وخوف كبير يصعب تصورها.
- محاولة النظام الفرنسي بكل الوسائل طمس مقومات شخصية الشعب الجزائري مما يساعد على إحلال الثقافة الفرنسية مكان الثقافة العربية الإسلامية.